مؤسسة القدس الدولية
al Quds International Institution (QII)
www.alquds-online.org

تقرير حال القدس (4)

خلال الفترة من تشرين أوّل/أكتوبر حتى كانون أوّل/ديسمبر 2011

تُصدره إدارة الإعلام والمعلومات
في مؤسسة القدس الدوليّة

إعداد
عبدالله ابحيص
بـــــراءة درزي

مراجعة وتحرير
هشـام يعقوب

التصميم والإخراج الفني
طارق مصطفى

تقرير حال القدس (4)

خلال الفترة من تشرين أوّل/أكتوبر
حتى كانون أوّل/ديسمبر 2011

حول التقرير ومنهجيّته:

يرصد هذا التقرير تطوّر الأحداث في مدينة القدس على المستويين الميداني والسياسي خلال ثلاثة أشهر. ويُقدّم التقرير قراءةً منهجيّة لهذه الأحداث تضعها في سياق الصراع بين مشروعٍ تهويديّ شامل يطال مختلف جوانب الحياة في المدينة، تُنفذه وترعاه دولة الاحتلال والجمعيّات المرتبطة بها، وبين محاولات مقاومة هذا المشروع من قبل المقدسيّين المعتمدين على قدراتهم الذاتيّة وقليلٍ من الدعم الخارجيّ.

ويتتبع التقرير ***التطوّر الميدانيّ*** *لمشروع تهويد المدينة ومحاولات مقاومته من خلال مسارين أساسيّين هما:*

التهويد الدينيّ والثقافيّ: *ويشتمل هذا المسار على محاولات تغيير هويّة المسجد الأقصى والبلدة القديمة في القدس من خلال الحفريّات الهادفة لبناء مدينة تاريخيّة يهوديّة أسفل المسجد الأقصى ومحيطه، ومن خلال بناء الكنس والمتاحف، فضلاً عن محاولة نزع الحصريّة الإسلاميّة للمسجد الأقصى وتحويله من معلمٍ إسلاميّ إلى موقعٍ دينيّ مشترك مفتوحٍ أمام أتباع الديانات كافّة. يُضاف إلى ذلك محاولة تغيير الطابع السكاني العربيّ للمنطقة المحيطة بالمسجد الأقصى والبلدة القديمة إلى طابعٍ يهوديّ، وتهجير سكان هذه المنطقة العرب إلى الأطراف. كما يشتمل هذا المسار على محاولة تسويق القدس سياحيّاً كـ «عاصمةٍ يهوديّة» وذلك من خلال المهرجانات والاحتفالات وتشجيع السياحة بهدف البحث عن الآثار وبناء المتاحف اليهوديّة في سائر أرجاء المدينة.*

التهويد الديموغرافيّ: *ويشتمل هذا المسار على مجالين أساسيين الأوّل هو محاولات زيادة عدد المستوطنين اليهود في المدينة من خلال بناء المستوطنات وتوسعتها وتقديم تسهيلات لمختلف الفئات*

للسكن في القدس، ونقل مؤسسات الدولة المركزيّة إلى المدينة وتشجيع بناء المصانع ومراكز الشركات عالية التقنية في مركز المدينة لجذب اليد العاملة. أمّا المجال الثاني فهو محاولة تهجير السكّان المقدسيّين من خلال سحب بطاقات الإقامة ومصادرة الأراضي والعقارات وفرض ظروف معيشية واقتصاديّة صعبة عليهم، فضلاً عن بناء الجدار العازل.

أمّا **التطوّر السياسيّ** لمشروع التهويد فيتتبعه التقرير من خلال متابعة المواقف السياسيّة لأبرز الجهات الفاعلة في القدس والمؤثرة فيها وهي دولة الاحتلال والسلطة الفلسطينيّة وفصائل المقاومة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ومن بعدهم الدول العربيّة وبعض الدول الإسلاميّة. ويرصد التقرير مواقف هذه الأطراف من أبرز الأحداث الدائرة في القدس كما يرصد أي تطوّرٍ في الموقف السياسيّ العامّ لهذه الأطراف تجاه المدينة.

الملخص التنفيذي:

احتلّ الاستيطان خلال الشهور الثلاثة الأخيرة من عام 2011 صدارة المشهد المقدسيّ، فقد أقرّ الاحتلال خلال هذه الفترة بناء ما يزيد على ثلاثة آلاف وحدةٍ استيطانيّة وكشفت صحافة الاحتلال عن مخطط لدى بلديّة الاحتلال في القدس لبناء ما يزيد على 60 ألف وحدةٍ سكنيّة خلال الـ20 عامًا المقبلة، 88% منها ستُبنى في شرقيّ القدس، أي ما يُعادل مجموع الوحدات السكنيّة التي يملكها المقدسيّون مجتمعين. وبالرغم من هذا الحجم الهائل للمشاريع الاستيطانيّة التي أُقرّت أو حتى المخطط لها، إلاّ أنّ أيًا من الأطراف الفلسطينيّة أو العربيّة أو الدوليّة لم يُبدِ أيّ ردّة فعلٍ ذات تأثير فعليٍّ على دولة الاحتلال، وفيما يبدو فإنّ المستوطنات ستبقى تكبر وتتكاثر على الأقلّ خلال المدى القريب، مثبتةً حقيقةً واحدةً على الأرض وهي تفوّق الاحتلال بالقوّة القاهرة دون رداعٍ أو حسيب.

على مستوى التهويد الدينيّ والثقافيّ حاول الاحتلال خلال التفرة التي يُغطيها التقرير حسم ملف قضيّة جسر وتلّة المغاربة المفتوحة منذ انهيار الطريق المؤدي لباب المغاربة في المسجد الأقصى عام 2004، إذ أغلقت جمعيّة «الحفاظ على تراث الحائط الغربيّ» شبه الحكوميّة يوم الثلاثاء 2011/10/25 الجسر الخشبيّ المؤقّت المؤدّي للمسجد الأقصى عبر باب المغاربة، بحجّة أنّه يُشكّل خطرًا على السلامة العامّة.

أثارت خطوة الاحتلال هذه ردود فعلٍ شعبيّةٍ غاضبة في مصر والأردن ونّظمت مسيرات في كلا البلدين لرفض مخطط الاحتلال ودعوة الحكومات العربيّة للتحرّك لمنعه، وقد ترافقت هذه التحرّكات مع نداءٍ من شيخ الأزهر د.أحمد الطيّب للقادة العرب لوقف مخططات الاحتلال تلاه دعوةٌ من رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين د.يوسف القرضاوي للعاهل الأردني الملك عبد اللّه الثاني إلى التحرك الفوري للضغط على حكومة الاحتلال لمنعها من هدم تلّة المغاربة.

وقد أسفرت هذه التحركات في نهاية الأمر عن ضغوطٍ رسميّة أردنيّة ومصريّة على دولة الاحتلال، وفي 27 تشرين الثاني/ نوفمبر أوقف رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو هدم جسر المغاربة، ولكنّ رئيس بلديّة الاحتلال في القدس نير بركات عاد فأمر في 11 كانون الأوّل/ ديسمبر بإغلاق الجسر أمام المستوطنين اليهود والسيّاح ليضغط على نتنياهو ويمضي قدمًا في مشروع الهدم، وقد أدّت هذه الخطوة إلى ردّة فعلٍ عكسيّة إذ أعادت الدفع باتجاه تحرّكٍ شعبيّ واسع في الدول المحيطة تحت سقفٍ أعلى يدعو إلى رفع يد الاحتلال بالكامل عن باب المغاربة وإعادته إلى سلطة الأوقاف الإسلاميّة في

القدس تحت الوصاية الأردنيّة كما هو حال سائر أبواب المسجد الأقصى، وأعاد نتنياهو فتح الجسر من جديد في 14 كانون الأوّل/ديسمبر. لكن قضيّة تلّة المغاربة والجسر المؤدي إلى باب المغاربة بقيت مفتوحة وباستطاع الاحتلال إعادة تحريكها في أيّ وقت شاء.

وفي استهدافٍ آخر للمسجد الأقصى تقدمت النائب اليمينية المتطرفة أناستازيا ميكايللي من حزب «إسرائيل بيتنا» باقتراح لسن قانون في برلمان الاحتلال لمنع رفع أصوات الأذان في الأماكن والأحياء المختلطة بين المسلمين واليهود في دولة الاحتلال وذلك يشمل البلدة القديمة في القدس والمسجد الأقصى. و قد بررت ميكايللي اقتراحها بأن الأذان الذي يرفع في وقت مبكر من اليوم يقض مضاجع السكان اليهود. وقد أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو تأييده لمنع المساجد من رفع الأذان عبر مكبرات الصوت معتبرًا أن «إسرائيل» لن تكون أكثر ليبرالية من أوروبا التي منعت الأذان عبر مكبرات الصوت على أراضيها. موقف نتنياهو المؤيد للمنع فاجأ الكثيرين من أعضاء الليكود في حكومته إلا أن وزيرالخارجية أفيغدور ليبرمان، وهو زعيم «إسرائيل بيتنا»، رحب بموقف نتنياهو مؤكدًا على شرعية الاقتراح وعلى وجود سوابق مماثلة في الدول الغربية كقوانين منع بناء المآذن في سويسرا ومنع الحجاب في فرنسا.

أمّا على مستوى التهويد الديمغرافيّ فقد شهدت الفترة التي يُغطيها التقرير إعلان دولة الاحتلال للمرّة الأولى منذ 15 عامًا عن تأسيس أحياء استيطانيّة جديدة في القدس المحتلّة، وتضم هذه الأحياء 2610 وحداتٍ سكنيّة ستُقام على مساحة تُقدّر بـ950 دونمًا جنوب مدينة القدس وستفصلها بشكلٍ كامل عن امتدادها الفلسطينيّ في مدينة بيت لحم. إضافةً لذلك فقد صادقت اللجنة اللوائية للتخطيطي والبناء في إقليم القدس في الأسبوع الأوّل من شهر تشرين الأوّل/أكتوبر على مخططٍ لبناء 300 وحدة سكنيّة جديدة في مستوطنة بسغات زئيف شمال القدس، ومن ثمّ صادقت في نهاية تشرين الثاني على إقامة 650 وحدةٍ جديدة في نفس المستوطنة، وفي الثامن عشر من كانون الأوّل/ديسمبر نشرت وزارة الإسكان في دولة الاحتلال إشعار نيّة لبناء 500 وحدة سكنيّة جديدة في مستوطنة غيلو جنوب القدس.

وفي 19 تشرين الثاني/ نوفمبر أعلنت حكومة الاحتلال عن عزمها إقامة حديقة توراتية بمساحة 706 دونم على منحدرات جبل المشارف الذي يقع أسفل الجامعة العبرية ويضم أراض من حيي الطور والعيسوية، وتهدف حكومة الاحتلال من خلال إقامة هذه الحديقة إلى وصل مستوطنة الجامعة العبريّة بمشروع مستوطنة E1 وبالتالي وصل الكتل الاستيطانيّة شرق القدس بغربها وقطع التواصل

السكاني والجغرافي تمامًا بين أحياء بيت حنينا وشعفاط وعناتا والعيسويّة شمالاً بالأحياء العربيّة في مركز المدينة. كما أقرّت حكومة الاحتلال بناء مجمع سياحي في قلب حيّ سلوان جنوب المسجد الأقصى سيحتوي على 250 موقفاً للسيارات وحديقة أثرية وغرف استقبال ومكتبة، بمساحةٍ تبلغ 8400 متراً مربعًا.

كثيرةٌ كانت ردود الأفعال على هذه الموجة الاستيطانيّة وباستثناء الولايات المتحدة جاءت كلها رافضةً للبناء الاستيطانيّ، لكن محصّلتها كانت صفريّة واقتصرت على الرفض والقلق والإلقاء بالمسؤوليّة على الآخرين، أمّا دولة الاحتلال فبقيت مستمرّة في خططها الاستيطانيّة، وفي تحدي الفلسطينيين والعرب والمجتمع الدوليّ في تأكيد على هذا الموقف قال رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو في حديث أمام برلمان الاحتلال الكنيست «نحن نبني في القدس لأنه من حقنا والتزامنا، وليس عقاباً، بل كحق أساسي لشعبنا في البناء في عاصمته الأبدية...لن تعود القدس أبداً إلى الدولة التي كانت فيها عشيّة حرب الأيام الستة».

والسؤال الرئيس هنا ماذا سيفعل الفلسطينيّون لمواجهة هذا الواقع، فحلّ الدولتين في ظلّ هذه المخططات الاستيطانيّة بات مستحيلاً، خاصّةً وأنّ تهجير المقدسيّين ما زال يسير بالسرعة ذاتها التي تسير فيها المخططات الاستيطانيّة، إذ افتتحت سلطات الاحتلال في الأوّل من كانون الأوّل/ ديسمبر 2011 معبر شعفاط الدوليّ بشكلٍ رسميّ ليصبح هذا المعبر الطريق الوحيد المؤدي من الأحياء العربيّة في شمال القدس إلى مركزها، وببنائه لهذا المعبر يكون الاحتلال قد استكمل عزل الأحياء الفلسطينيّة شماليّ القدس عن المدينة، وهذه الأحياء أو البلدات هي عناتا وضواحي السلام وشحادة وراس خميس إضافةً إلى التجمّع السكانيّ الأكبر والذي هو مخيّم شعفاط، وتتراوح التقديرات حول عدد من يحملون الهويّة الزرقاء (بطاقة الإقامة في القدس) ويقطنون في هذه الأحياء بين الـ50 إلى 55 ألفًا إلا أنّ بعض مصادر الاحتلال تُقدّر عددهم بـ22 ألفًا.

الحاجز الجديد في شعفاط ليس حاجزًا عسكريّاً ولا تمكن خطورته في قطعه للطريق بين شمال القدس ووسطها فهو بالأساس جاء ليستبدل حاجزاً عسكريًّا كان مقامًا أصلاً قرب شعفاط، لكن خطورته تأتي من اعتبار الاحتلال له معبرًا دوليًّا، أي جزءًا من حدود دولة الاحتلال، وبالتالي كل من يقطن خارجه ليس مواطنًا أو مقيمًا في الدولة، على الرغم من أنّه يُقيم داخل الحدود الإداريّة للقدس البلديّة، ما يعني تهديد كلّ المقدسيّين المقيمين خارجه بفصلهم عن القدس وسحب إقاماتهم.

ولم تسلم حتى التجمعات البدويّة المحيطة في القدس من الحملة التي تتعرّض لها المدينة ففي 31 تشرين أول/أكتوبر 2011، أقدمت الإدارة المدنية الإسرائيلية، ترافقها قوات جيش الاحتلال، على هدم ثلاثة منازل من الصفيح ومصادرة ممتلكات اثنين من المنازل والردم الناتج عن المنزلين المهدمين في منطقة عرب البعران في تجمع خان الأحمر شرق مدينة القدس. كما هدمت الجرافات الإسرائيلية ثلاثة بركسات للأغنام في المنطقة ذاتها إمعانًا في إلحاق الأذى بالسكان. وكانت التجمعات البدوية القاطنة في شرق القدس في المناطق الواقعة بين تجمع معالية أدوميم الاستيطاني ومنطقة النبي موسى تلقت تهديدًا من السلطات الإسرائيلية في أيلول 2011 بوجوب إخلاء مساكنهم وإلا سيصار إلى إخلائهم بالقوة وذلك في إطار مخطط إسرائيلي سيؤدي إلى تهجير حوالى 2500 بدوي في المنطقة.

وإلى جانب تكثيف العنف الرسميّ واستهداف المقدسيّين سجلت الفترة التي يغطيها التقرير وتيرة متزايدة في الاعتداءات التي ينفذها المستوطنون في إطار العمليات الانتقامية التي تعرف بحملات «جباية الثمن» أو «فاتورة الحساب». إذ تعرّض المقدسيّون لأكثر من 4 حوادث مسجّلة من اعتداءات مجموعات المستوطنين تحت مسمى هذه الحملة الانتقاميّة كان أبرزها إشعال مجموعة من المستوطنين فجر الأربعاء 12/14 النار في مسجد عكاشة ما أدى إلى احتراق الجدران الخارجية للمسجد التي ترك عليها المعتدون شعارات معادية للعرب والمسلمين ومسيئة للنبي محمد (صلى الله عليه وسلم). وغالبًا ما يبقى الفاعلون مجهولون أو أن السلطات الإسرائيلية تفرج عن المشتبه بهم الذين لا ينالون الجزاء المناسب.

وحتى من بقي من المقدسيّين في المدينة رغم حملات التهجير والاعتداءات فإنّ الاحتلال يسعى لجعل ظروفهم المعيشيّة مستحيلة لدفعهم للهجرة الطوعيّة، فقد أظهر تقرير مؤسسة التأمين الوطني الإسرائيليّة حول الفقر في دولة الاحتلال الذي نُشر في شهر تشرين الثاني/نوفمبر وصول معدلات الفقر في شرقيّ القدس إلى مستويات قياسيّة غير مسبوقة إذ زادت نسبة الفقراء بين السكان العرب في مدينة القدس بنسبة 12% عمّا كانت عليه عام 2008، أيّ أنّها بلغت حدًّا يُقارب 75% من إجماليّ سكّان القدس وذكر التقرير أنّ ما يُقارب 84% تقريبًا من الأطفال العرب في القدس فقراء، فيما بلغت نسبة البطالة حوالي 22%. إنّ هذه الأرقام تعني وجود أكثر من 180 ألف فقير في القدس المحتلّة جلّهم من الأطفال يحصلون على دخلٍ أقلّ من الحدّ الأدنى.

على المستوى السياسيّ كان دولة الاحتلال أيضًا تدفع باتجاه حسم مصير المدينة ومنع تغيير الواقع فيها إلا لصالح المزيد من الاستيطان والتهويد إذ قدم النائبان في برلمان الاحتلال أرييه الداد من كتلة

«الاتحاد الوطني» وزبولون أورليف من كتلة «البيت اليهودي» مشروع قانون ينص على اعتبار مدينة القدس «عاصمة إسرائيل والشعب، ويؤكد مشروع القانون على مركزية القدس بالنسبة للاحتلال الإسرائيلي والشعب اليهودي كما يهدف إلى تعزيز السيطرة الإسرائيلية على القدس بشطريها الشرقي والغربي بذريعة توحيد المدينة كعاصمة لـ «إسرائيل» والشعب اليهودي. ومشروع القانون الذي كان سيناقش يوم الأحد 2011/12/25 تأجل التصويت عليه إلى موعد لم يحدده برلمان الاحتلال. ليست هذه المرة الأولى التي يقدم فيها مثل هذا الطرح فمشروع القانون هذا سبق وطرح من قبل أربعة أعضاء في برلمان الاحتلال هم زوبلن أورلوف واسترينا تارتمن وأرييه الداد بالإضافة إلى ألياهو غباي.

أمّا قضية نواب القدس ووزيرها السابق فقد شهدت المزيد من تمادي الاحتلال إذ قررت المحكمة العسكرية في سجن «عوفر» إبعاد النائب المقدسي أحمد عطون إلى مدينة رام الله. وبعد ساعة ونصف من صدور القرار فوجئ عطون باقتياده من قبل عناصر المخابرات والشرطة إلى معبر قلنديا العسكري. من جهة أخرى، أفاد النائب أحمد طوطح أن المخابرات الإسرائيلية اتصلت به وبالوزير السابق خالد أبو عرفة، ظهر يوم الأربعاء 12/7، وأبلغتهما بضرورة إخلاء خيمة الاعتصام، في مقر الصليب الأحمر بحي الشيخ جراح، خلال 48 ساعة.

وبعيدًا عن القدس بدت التطوّرات في الولايات المتحدة أيضًا تصبّ باتجاه مزيدٍ من التأييد لسياسات الاحتلال التهويديّة في المدينة، إذ أعلن المرشح الجمهوري نيوت غنغريتش أمام «التحالف اليهودي الجمهوري» في كانون أول/ديسمبر عن تأييده للاعتراف بالقدس كعاصمة موحدة لـ «إسرائيل» وكمدينة يقصدها أتباع كل الديانات لزيارة الأماكن المقدسة فيها. ومن جهة أخرى، أعلن غنغريتش أنه في حال فوزه بالانتخابات الرئاسية فإنه سيعمل على نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس. فيما أكد المرشح الجمهوري الأوفر حظًا حتى الآن ميت رومني على موقفه من الاعتراف بيهودية «إسرائيل» معلنًا أن أول زيارة خارجية له ستكون إلى «إسرائيل». وكان رومني قد شدد على متانة العلاقة الأميركية-الإسرائيلية معتبرًا أن أي انتقاد لـ «إسرائيل» يجب أن يكون في السر أما في العلن فيجب الوقوف إلى جانبها وتأييدها دائمًا

وبشكل عام، يلاحظ بأن مواقف المرشحين الجمهوريين للرئاسة الأميركية التقت بمعظمها على معارضة اقتراح الرئيس أوباما بشأن العودة إلى حدود الـ1967 ولم تكن القدس حاضرة في برامج المرشحين إلا ليغيب عنها التطرق إلى حقوق الفلسطينيين.

محتويات التقرير:

أوّلاً: الموقف الميداني في القدس:

تطوّر مشروع التهويد الديني والثقافي:

- ردود الفعل العربيّة الشعبيّة تؤجّل هدم تلّة المغاربة... حتى حين.
- التطرف اليهودي يتجه لمنع الأذان «للرفع من جودة الحياة».

تطوّر مشروع التهويد الديموغرافي:

- 28 ألف وحدة استيطانيّة جديدة خلال 5 سنوات، الاحتلال يبتلع العاصمة الفلسطينيّة الموعودة، ويُواجه بالقلق والاستنكار.
- معبر شعفاط الدوليّ، رسم حدود القدس الجديدة.
- تزايد وتيرة العنف الاستيطاني: تفشي عمليات «جباية الثمن» في القدس والضفة الغربية.
- بين الترحال والترحيل: التجمعات البدوية في محيط القدس في مواجهة اللامكان.
- الجدار والحصار والضرائب تُنهك الاقتصاد المقدسيّ، ثلاثة أرباع المقدسيّين تحت خطّ الفقر.

ثانياً: الموقف السياسيّ في القدس:

- القدس في برلمان الاحتلال لإعلانها عاصمة لـ «إسرائيل».
- قضية نواب القدس ووزيرها السابق: مزيد من المماطلة.
- السباق إلى البيت الأبيض يبدأ من «إسرائيل» ولا ينتهي في القدس.

أوّلاً: تطوّر الموقف الميدانيّ في القدس:

ردود الفعل العربيّة الشعبيّة تؤجّل هدم تلّة المغاربة...حتى حين:

يوم الثلاثاء 2011/10/25 أغلقت جمعيّة «الحفاظ على تراث الحائط الغربيّ» شبه الحكوميّة - المسؤولة بحكم الأمر الواقع عن إدارة ساحة البراق- الجسر الخشبيّ المؤقّت المؤدّي للمسجد الأقصى عبر باب المغاربة، مستندةً إلى تقريرٍ من مهندس بلديّة الاحتلال في القدس صدر في 2011/5/23 يعتبر فيه الجسر آيلاً للسقوط ويُشكّل خطرًا على السلامة العامّة كونه مصنوعًا من موادّ قابلةٍ للاشتعال.

كان الاحتلال يسعى من خلال خطوته هذه لجسّ النبض لمعرفة إذا ما كان المناخ السياسيّ في ظلّ الانشغال الشعبيّ بالثورات العربيّة يسمح له بخطوةٍ مؤجلة منذ عام 2007 إنما وهي هدم الجسر الخشبيّ وتلّة المغاربة وإقامة جسر دائمٍ في الموقع يسمح بتنظيم دخول اليهود إلى المسجد الأقصى بشكلٍ رسميّ وبأعداد كبيرة كما يسمح بدخول آليّات للجيش إلى ساحات المسجد في حال احتاج الأمر لقمع المصلين الفلسطينيّين عند حصول أي مواجهةٍ مستقبليّة.

أثارت خطوة الاحتلال هذه على الفور ردود فعلٍ رسميّة معتادة على المستوى الفلسطينيّ والعربيّ والإسلاميّ لم يكن الاحتلال ليتوقّف عندها كعادته أيضًا، لكنّها أثارت في الوقت نفسه ردود فعلٍ شعبيّةٍ غاضبة في مصر والأردن، بدأت في 13 تشرين الثاني/نوفمبر بحملةٍ شعبيّة مصريّة وجّهت رسائل للمجلس العسكريّ وللأزهر والكنيسة القبطيّة وجامعة الدول العربيّة ودعت لتحرّكٍ شعبيّ وتنظيم مظاهرات ومسيرةٍ مليونيّة لنصرة القدس. وفي الأردن أيضًا دعت الهيئات الشعبيّة لمسيرةٍ مليونيّة لنصرة القدس قرب الحدود مع دولة الاحتلال.

وبالتزامن مع هذه التحرّكات حذّر شيخ الأزهر الدكتور أحمد الطيّب في 16 تشرين الثاني/نوفمبر من هدم تلّة المغاربة ودعا زعماء الدول العربيّة للتحرّك لوقف مخطط الاحتلال، وفي 24 تشرين الثاني/نوفمبر دعا رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، الدكتور يوسف القرضاوي، العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني إلى التحرك الفوري للضغط على حكومة الاحتلال لمنعها من هدم تلّة المغاربة.

وفي يوم الجمعة 25 تشرين الثاني / نوفمبر وقبل يومين من موعد الهدم انطلقت مسيرات متزامنة في

الأردن ومصر وقطاع غزّة لرفض الاعتداء على المسجد الأقصى ونصرةً للقدس، ففي الأردن شارك عشرات آلاف في مهرجانٍ أقيم على بعد 25 كم من مدينة القدس في قرية سويمة في الأغوار الأردنية، وفي القاهرة احتشد الآلاف داخل ساحة الجامع الأزهر، وفي غزّة انطلقت مسيرة شارك فيها عشرات الآلاف من الجامع العمريّ الكبير.

وقد لقيت هذه التحرّكات والنداءات في النهاية تجاوبًا من الحكومة الأردنيّة إذ صرح وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الأردني د.عبد السلام العبادي في 26 تشرين الثاني/ نوفمبر أن «الأردن سيجري كل الاتصالات بالتعاون مع المنظمات الدولية لوضع حد لهذه الاعتداءات المستمرة».

وفي 27 تشرين الثاني/ نوفمبر ذكرت القناة الثانية الإسرائيلية أن رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو أمر في اللحظة الأخيرة بوقف هدم جسر المغاربة في شرق القدس المحتلة، والذي كان مقرّرًا في ذات اليوم، وذلك بعد تعرضه لضغوط من الأردن ومصر. وكانت شرطة الاحتلال قد أعدت قوة كبيرة لتنفيذ عملية الهدم، وأعلنت حالة الطوارئ في صفوف جيش الاحتلال بالضفة الغربية لمواجهة أي تحرّك جماهيريّ فلسطينيّ قد يترتيب على هدم تلّة المغاربة، وقد تعرّض نتنياهو نتيجةً لذلك لانتقادات من الصحافة الإسرائيليّة بدعوى أنّه سمح للأردن ومصر بالتدخل في شؤون سياديّة إسرائيليّة، لكن الاعتراض الأبرز كان من رئيس بلديّة الاحتلال في القدس نير بركات الذي أمر في 11 كانون الأوّل/ ديسمبر بإغلاق الجسر أمام المستوطنين اليهود والسيّاح ليضغط على نتنياهو ويُحقّق مكاسب سياسيّةٍ على حسابه.

وقد أدّت هذه الخطوة إلى ردّة فعلٍ عكسيّة إذ أعادت الدفع باتجاه تحرّكٍ شعبيّ واسع في الدول المحيطة تحت سقفٍ أعلى يدعو إلى رفع يد الاحتلال بالكامل عن باب المغاربة وإعادته إلى سلطة الأوقاف الإسلاميّة في القدس تحت الوصاية الأردنيّة كما هو حال سائر أبواب المسجد الأقصى، وقد أعلنت الحكومة الأردنيّة في 12 كانون الأوّل/ديسمبر أنّها تقدّمت بمقترح هندسي لحل مشكلة جسر باب المغاربة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة «يونسكو»، يتضمن حلاً وفق وجهة النظر الأردنية لمشكلة الجسر، باعتبارها الجهة المسؤولة عن عمليات ترميم المقدسات الإسلامية في القدس. وأضاف العبادي أن العاهل الأردني «يُجري اتصالاته على أعلى المستويات

من أجل وقف المخطط الإسرائيلي الهادف لتغيير جسر المغاربة بعد هدمه، حيث تقع المقدسات الإسلامية في القدس تحت الرعاية الأردنية وفق القانون الدّولي»، وقد جاء هذا التصريح بعد أن نشرت صحيفة هآرتس الإسرائيليّة مقالاً ادعت فيه أن اتفاقاً كان قد عُقد بين دولة الاحتلال والأردن لهدم الجسر لكنّ الأردن تراجع عن الاتفاق في اللحظات الأخيرة نتيجةً للضغوط الشعبيّة، وفيما يبدو فإنّ الإعلان الأردنيّ جاء بشكلٍ غير مباشر ليردّ على هذا الادعاء، لكن لم يرد تكذيبٌ أردنيّ رسميّ له.

وقد حاولت أطراف يمينيّة أخرى المزايدة على قرار رئيس حكومة الاحتلال إذ دعا عضو لجنة التخطيط والبناء في بلدية الاحتلال في القدس ساسون جاباي، في تصريحات نشرتها صحيفة يديعوت أحرونوت العبرية، يوم الإثنين 12 كانون الأوّل/ديسمبر إلى إغلاق جميع مداخل المسجد الأقصى أمام المصلين المسلمين ومنعهم من الوصول إليه، حتى توافق دائرة الوقف الإسلامي على هدم جسر باب المغاربة وإعادة بنائه من جديد وبشكل دائم.

لكن نتنياهو أمر بإعادة فتح الجسر مع الأخذ بعين الاعتبار بملاحظات البلديّة المتعلّقة «بالسلامة العامّة»، وسمح يومها باقتحام عشرات المتطرّفين اليهود للمسجد الأقصى بينهم عضوا برلمان الاحتلال «الكنيست» آريي إلداد وأوري أريئيل من «حزب الاتحاد القومي اليهودي»، في صفقةٍ فيما يبدو لوقف الإستهداف السياسيّ لرئيس الحكومة على خلفيّة قضيّة تلّة المغاربة.

وفي كلّ الأحوال فإنّ قضيّة تلّة المغاربة والجسر المؤدي إلي باب المغاربة ستبقى مفتوحة لأنها تتجاوز بالنّسبة للاحتلال مجرّد التفاصيل التقنيّة لشكل الجسر والحفاظ على الآثار الموجودة في المكان، إلى

مسألة «حقّه في السيادة» الحصريّة على القدس كاملةً وعلى ما يراه مركز الإيمان اليهوديّ في العالم أي المسجد الأقصى أو ما يُسمّيه هو بجبل «المعبد»، ومن المتوقّع أن تعود للواجهة في القريب العاجل لذلك لا بدّ للأطراف المعنيّة من سحب الذريعة من يد الاحتلال في هذه القضيّة والمطالبة بتسليم باب المغاربة للأوقاف الإسلاميّة كسائر أبواب المسجد الأقصى والسماح للأوقاف بترميم تلّة المغاربة وبناء جسرٍ في المكان وفق الطراز المعماري الإسلاميّ ودون أي تدخلّ أو وصايةٍ من قبل حكومة الاحتلال.

التطرف اليهودي يتجه لمنع الأذان «للرفع من جودة الحياة»:

تقدمت النائب اليمينية المتطرفة أناستازيا ميكاييللي من حزب «إسرائيل بيتنا» باقتراح لسن قانون في برلمان الاحتلال لمنع رفع أصوات الأذان في مدينة الناصرة والعفولة والأماكن التي تحيطها البلدات اليهودية وذلك في أوقات معينة من اليوم كوقت أذان الفجر وذلك يشمل البلدة القديمة في القدس والمسجد الأقصى. وبررت ميكاييللي اقتراحها بأن الأذان الذي يرفع في وقت مبكر من اليوم يقض مضاجع السكان اليهود.

وأكدت النائب ميكاييللي أنها ستبذل جهدها ليقر برلمان الاحتلال قانونًا يمنع استخدام المكبرات بشكل مطلق وأن يرفق ذلك بغرامات مالية لكل من يخالف القوانين. وفي حين أشارت ميكاييللي إلى وجود عدد من غير المسلمين في المناطق التي يرفع فيها الأذان فإنها طالبت رجال الدين المسلمين أن يبحثوا عن طريقة أخرى لدعوة الناس للصلاة إذ «لا يمكن إزعاج بلد بكامله يقطنه الصغار والكبار والمسنون من أجل دعوة عشرة أفراد للصلاة»، كما وصفت الأمر بقلة الذوق والوحشية والجرأة التي تتسم بالوقاحة. وبررت ميكاييللي اقتراحها باعتبارات محض «بيئية» حيث أشارت إلى دراسة للكنيست مفادها أن التعرض المتمادي لصوت الأذان أدى إلى مشاكل في السمع وفقدان الثقة بالنفس واضطرابات هضمية ومشاكل عامة في الأداء اليومي. وأشارت إلى وجود الكثير من الطرق البديلة عن الأذان حيث يمكن استخدام تطبيقات الكترونية أو، ببساطة، خفض الصوت.

ويذكر أن مشروع القانون المقدم يقترح منع استعمال مكبرات الصوت في كل أماكن العبادة ولكنه مصمم ليطال المساجد كونها الجهة الوحيدة التي تستخدم المكبرات. لذلك، فإن طرح القانون صنف في سياق سياسات التمييز التي ينتهجها برلمان الاحتلال ضد الأقلية العربية في «إسرائيل» والتي تشكل 20,5% من الكثافة السكانية.

وقد أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو تأييده لمنع المساجد من رفع الأذان عبر مكبرات الصوت معتبرًا أن «إسرائيل» لن تكون أكثر ليبرالية من أوروبا التي منعت الأذان عبر مكبرات الصوت على أراضيها. موقف نتنياهو المؤيد للمنع فاجأ الكثيرين من أعضاء الليكود في حكومته

إلا أن وزيرالخارجية أفيغدور ليبرمان، وهو زعيم «إسرائيل بيتنا»، رحب بموقف نتنياهو مؤكدًا على شرعية الاقتراح وعلى وجود سوابق مماثلة في الدول الغربية كقوانين منع بناء المآذن في سويسرا ومنع الحجاب في فرنسا.

وقد اعتبر المجلس الإسلامي في بريطانيا أن ادعاءات نتنياهو تفتقد إلى المصداقية حيث إن العديد من المساجد في بريطانيا وعلى امتداد أوروبا تبث الأذان في المدن الكبرى والصغيرة على حد سواء. والاستثناء الوحيد بشأن المساجد هي سويسرا التي منعت بناء المآذن وليس رفع الأذان.

وانتقد العضو العربي في البرلمان الإسرائيلي النائب أحمد الطيبي الاقتراح المقدم واعتبره وهميًا وسخيفًا مؤكدًا على أن أي اقتراح مماثل سيتم التصدي له بشراسة. كما أن الوزير مايكل إيتان قال إنه التقى النائب ميكاليلي مقدمة الاقتراح واعتبر أنها ليست مهتمة بالبيئة كما تدعي بل باستهداف الإسلام بشكل خاص.

28 ألف وحدة استيطانيّة جديدة خلال 5 سنوات،
الاحتلال يتبلع العاصمة الفلسطينيّة الموعودة، ويُواجه بالقلق والاستنكار:

شهدت الفترة التي يُغطيها التقرير إعلان دولة الاحتلال للمرّة الأولى منذ 15 عامًا عن تأسيس أحياء استيطانيّة جديدة في القدس المحتلّة، الأحياء الجديدة تأتي كتوسعةٍ لتجمّع جفعات هماتوس الاستيطانيّ جنوب القدس المحتلّة والذي يقع إلى الشرق من قرية بيت صفافا الفلسطينيّة وفي موقعٍ متوسّط بين مستوطنتني جبل أبو غنيم وغيلو. توسعة هذا التجمّع الاستيطانيّ تهدف بشكلٍ أساسيّ لوصل المستوطنات اليهوديّة جنوب القدس ببعضها البعض جغرافيًّا وسكانيّاً وفصل القدس المحتلّة تمامًا عن مدينة بيت لحم وقطع أي تواصل سكانيّ فلسطينيّ بين المدينتين.

وتضمّ الأحياء الجديدة التي أُعلن عنها 2610 وحداتٍ سكنيّة ستُقام على مساحة تُقدّر بـ950 دونمًا، وقد أودعت دائرة الأراضي في دولة الاحتلال في 11 تشرين أول/ نوفمبر المخطط رقم 14295 الخاص بمستوطنة جفعات هماتوس لمراجعة الجمهور. و تعتبر هذه الخطوة الأخيرة قبل الموافقة على المخطط و اصدار تراخيص البناء والمناقصات. و عادة ما يمنح الجمهور فترة 60 يوما لتقديم الاعتراضات والتحفظات على المخطط تمهيدا لإقراره. و تدعي السلطات الاسرائيلية بأن المخطط سوف يتضمن بناء عدد من الوحدات السكنية لصالح أهالي بلدة بيت صفافا الفلسطينية. الا أن هذا الادعاء لا يعدو كونه محاولةً لتهدئة الاعتراضات الدوليّة على المخطّط كما فعل الاحتلال من قبل عند بناء مستوطنة جبل أبوغنيم التي لم يُعطي للفلسطينيين فيها أيّ وحدةٍ سكنيّة بل سُيّجت وحظر على الفلسطينيين الدخول إلى أراضيهم في المنطقة المحيطة بها

إضافةً لذلك فقد صادقت اللجنة اللوائية للتخطيطي والبناء في إقليم القدس في الأسبوع الأوّل من شهر تشرين الأوّل/أكتوبر على مخططٍ لبناء 300 وحدة سكنيّة جديدة في مستوطنة بسغات زئيف شمال القدس، ومن ثمّ صادقت في نهاية تشرين الثاني على إقمة 650 وحدةٍ جديدة في نفس المستوطنة التي تُعدّ من أكثر المستوطنات جذبًا للسكان إضافةً إلى رامات شلومو في الشمال وغيلو وهار حوما جنوبًا. وفي الثامن عشر من كانون الأوّل/ديسمبر نشرت وزارة الإسكان في دولة الاحتلال إشعر نيّة لبناء 500 وحدة سكنيّة جديدة في مستوطنة غيلو جنوب القدس.

ولم يقتصر التوسّع الاستطانيّ المحموم على المصادقة عبر بناء الوحدات السكنيّة أو طرح عطاءاتها إذ أعلنت حكومة الاحتلال في 19 تشرين الثاني/ نوفمبر عن عزمها إقامة حديقة توراتية بمساحة 706 دونم على منحدرات جبل المشارف الذي يقع أسفل الجامعة العبرية ويضم أراض من حيي الطور والعيسوية، تعود معظم ملكياتها إلى عائلات من بلدة العيسوية هي أبو ريالة وأبو الحمص ودرويش ومصطفى وحمدان ومحيسن، تهدف حكومة الاحتلال من خلال إقامة هذه الحديقة إلى وصل مستوطنة الجامعة العبريّة بمشروع مستوطنة E1 وبالتالي وصل الكتل الاستيطانيّة شرق القدس بغربها وقطع التواصل السكاني والجغرافي تمامًا بين أحياء بيت حنينا وشعفاط وعناتا والعيسويّة شمالاً بالأحياء العربيّة في مركز المدينة، وبذلك يصبح السكان العرب يعيشون داخل معازل في الجنوب والوسط والشمال محاطين إمّا بالمستوطنات اليهوديّة أو بجدار الفصل العنصريّ.

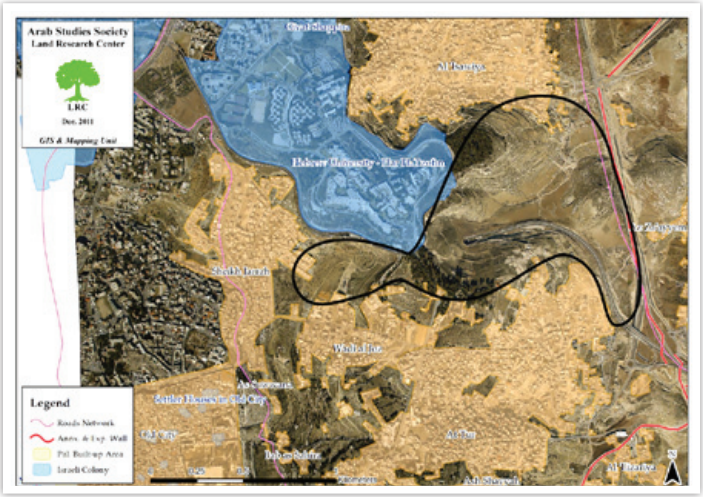

كما أقرّت حكومة الاحتلال في بداية شهر بناء مجمع سياحي في قلب حيّ سلوان جنوب المسجد الأقصى سيحتوي على 250 موقفاً للسيارات وحديقة أثرية وغرف استقبال ومكتبة، بمساحةٍ تبلغ 8400 متراً مربعًا.

وفي شهر كانون الأوّل أيضًا نشرت صحيفة هآرتس تحقيقًا عن بدء بلديّة الاحتلال في القدس في منتصف شهر تشرين الثاني/نوفمبر ببناء طريقٍ يربط بين الأحياء الشمالية الشرقية للمدينة بشارع مناحيم بيغن، شريان حركة السير الرئيسي في غربيّ القدس، وذلك كجزء من سياسة تقوية الروابط بين مستوطنات شرقيّ المدينة وغربيّها.

والمستوطنات التي ستتصل بغرب القدس عبر الطريق الجديدة هي مستوطنات بسغات زئيف والنبي يعقوب وعناتوت، كما سيربط هذا الطريق بين هذه المستوطنات واللطريق رقم 443 الذي يصلها بمستوطنات الضفّة الغربيّة الأخرى، ومن المتوقع أن ينتهي العمل بهذا الطريق الذي يُكلّف حوالي 4 ملايين دولار أميركيّ خلال 14 شهرًا أي بحلول بداية عام 2013.

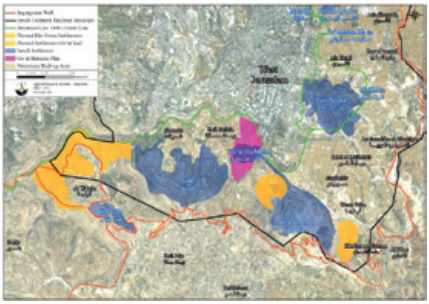

كلّ هذه الإجراءات وخطط البناء في شمال وجنوب وشرق ووسط القدس، أثارت ردود فعل فلسطينيّة وعربيّة ودوليّة اكن نظرةً سريعةً إلى ردود الأفعال كشف لنا أنّ الجميع يعرف بالضبط ما يجري وأنّ دولة الاحتلال بخططها الاستيطانيّة هذه تعزل القدس فعليًّا عن كلّ محيطها الفلسطينيّ وتجعل من المستحيل التوصل إلى أيّ حلٍ مستقبليّ على أساس مبدأ الدولتين، لكن رغم ذلك تبقى ردود الأفعال جميعًا بدءًا من الفصائل الفلسطينيّة وصولاً إلى الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في إطار التوصيف دون أن تقترح أيّ منها إجراءً عمليّا يُمكن أن يوقف تمادي الاحتلال.

ففصائل المقاومة كحركة حماس أو الجهاد الإسلاميّ وغيرها حمّلت المسؤوليّة للسلطة الفلسطينيّة وطالبتها بوقف التفاوض والبحث في صياغة برنامج مشترك لمواجهة الاستيطان، أمّا السلطة الفلسطينيّة بدورها فقد اعتبرت ما يجري نسفًا لجهود السلام واستمرّت رغم ذلك بالمفاوضات، وحمّلت المجتمع الدوليّ المسؤوليّة وطالبت الأمم المتحدة واللجنة الرباعيّة والجامعة العربيّة ومنظّمة التعاون الإسلاميّ بالتحرك لوقف الاستيطان، الجامعة العربيّة ومنظّمة التعاون أعادتا كغيرهما توصيف الواقع والتحذير من خطورته وطالبتا الأمم المتحدة والهيئات الدوليّة بالتحرّك، أمّا الهيئات الدوليّة وعلى لسان الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون فقد عبّرت عن «قلقها» من جهود حكومة الاحتلال لبناء المستوطنات وعن رفضها لذلك إذ صرّح بان كي مون بُعيد إعلان الاحتلال عن مخطط غفعات هماتوس قائلًا: «البناء الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس يتعارض مع القانون الدولي، والتزام إسرائيل بخارطة الطريق، وعليها وقف البناء لأن المجتمع الدولي لن يعترف بالخطوات أحادية الجانب، وإن مستقبل القدس يقرر في المفاوضات». الاتحاد الأوروبي وروسيا أيضًا أدانوا تصعيد الاستيطان وعبروا عن رفضهم له وبرز في ذلك موقفان لفرنسا وألمانيا إذ عبرتا صراحة عن انتقادهما للخطوة الإسرائيليّة ورفضهما لأي واقعٍ تُفرزه على الأرض مطالبين حكومة الاحتلال بوقف كافّة الأنشطة الاستيطانيّة في الضفّة الغربيّة والقدس. أمّا الولايات المتحدة فحذرت دولة الاحتلال من أنّ طريقتها في التعامل مع ملف الاستطيان ستزيد من الدعم الدوليّ الذي يحظى به الفلسطينيّون فنصحتها بالاستمرار به لكن مع تجزئته على مراحل وعدم الإعلان عنه بهذه الطريقة الاستفزازيّة.

كثيرةٌ كانت ردود الأفعال وباستثناء الولايات المتحدة جاءت كلها رافضةً للبناء الاستيطانيّ، ولكنّنا لم نستعرضها بشكلٍ تفصيليّ لأنّ محصّلتها واحدة الرفض والقلق والإلقاء بالمسؤوليّة على الآخرين، أمّا دولة الاحتلال فبقيت مستمرّة في خططها الاستيطانيّة بل وحاولت بعض الأحزاب اليمينيّة منع ممارسة أي ضغطٍ سياسيّ على المستوطنين في هذا الأطار، إذ قدمت في شهر تشرين الثاني/نوفمبر مشروع قانونٍ في برلمان الاحتلال يُلزم الدولة بالاستثمار في البناء الاستيطانيّ في الكتل الاستيطانيّة الرئيسة وفي شرقيّ القدس حتى لو رفض وزير الأمن المسؤول إقرار خطط البناء لاعتباراتٍ سياسيّة.

وفي السادس من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر كشفت صحيفة معاريف الإسرائيليّة عن مخطط رسميّ لبلديّة القدس لبناء أكثر من 60 ألف وحدة استيطانيّة في القدس خلال الـ20 عامًا القادمة 53 ألفًا منها في شرقيّ القدس، و28 ألفًا مخطّطٌ أن تُبنى خلال السنوات الخمس القادمة. ترافق ذلك مع تصريحاتٍ لرئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو قال فيها أنّ البناء في القدس هو «حق أساسي»، وليس عقاباً على منح فلسطين العضوية الكاملة في «الأونيسكو»

وقال نتنياهو في حديث أمام برلمان الاحتلال الكنيست «نحن نبني في القدس لأنه من حقنا والتزامنا، وليس عقاباً، بل كحق أساسي لشعبنا في البناء في عاصمته الأبدية...لن تعود القدس أبداً إلى الدولة التي كانت فيها عشيّة حرب الأيام الستة».

إذن يبدو جليًّا من محصلة كل هذه الأحداث أنّ الاستيطان في القدس سيبقى محور اهتمام دولة الاحتلال وعلى رأس سلّم أولويّاتها وأنّها مستعدّة في سبيل الحفاظ عليه للدخول في مواجهة مع كلّ دول العالم بما فيها ذلك الولايات المتحدة الأميركيّة لأنّ أسباب تكثيف الاستيطان هي داخليّة محضة في دولة الاحتلال وتتعلّق بالسيطرة المتزايدة لليمين الإسرائيليّ على الحياة السياسيّة وبشكلٍ رئيس بالإجماع المتحقّق بين كلّ المكوّنات السياسيّة في دولة الاحتلال حول القدس، كما يبدو أنّ المجتمع الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبيّ غير معنيّين بالدخول في مواجهة مع دولة الاحتلال حول هذا الأمر رغم خرقه الواضح للقوانين الدوليّة وتدميره لحلّ الدولتين بشكلٍ تام.

والسؤال الرئيس هنا ماذا سيفعل الفلسطينيّون لمواجهة هذا الواقع، فحلّ الدولتين في ظلّ هذه المخططات الاستيطانيّة بات مستحيلاً، إلاّ في حال قبل المفاوض الفلسطينيّ الحصول على دولةٍ دون القدس وهو بحسب التصريحات المتكررة لمسؤولي السلطة الفلسطينيّة أمرٌ غير واردٍ على الإطلاق، وفصائل المقاومة لا تبدو قادرةً على الفعل والتحرّك على أرض الواقع في القدس وهي غالبًا ما تُلقي بالمسؤوليّة على السلطة الفلسطينيّة وتُطالبها بالتحرّك، والسلطة في ظلّ حال ضعفها الحاليّ غير قادرةٍ على مواجهة قرارٍ كتحويل معبر شعفاط إلى معبر دوليّ فكيف بمواجهة هذه الموجة الهائلة من الاستيطان. المطلوب إذن من كلّ مكوّنات الطيف الفلسطينيّ السياسيّ وضع مواجهة الاستيطان في القدس تحديدًا على رأس سلّم أولويّاتها ودراسة الخيارت المتاحة أمامها

لوقفه سواءً بالعمل على الأرض أو بالجهد السياسيّ أو الشعبيّ وذلك قبل الانشغال بمفاوضات إعادة هيكلة منظمة التحرير وحصص المجلس الوطنيّ وغيرها من ترتيبات تُعدّ ثانويّة ما دامت لا تستطيع أن تترك أيّ أثرٍ على الأرض في مواجهة هجمةٍ استيطانيّة لن تُبقي أصلاً أيّ أرضٍ أو حتى حلم دولةٍ يُتنازع عليها.

معبر شعفاط الدوليّ، رسم حدود القدس الجديدة:

افتتحت سلطات الاحتلال في الأوّل من كانون الأوّل/ ديسمبر 2011 معبر شعفاط الدوليّ بشكلٍ رسميّ ليصبح هذا المعبر الطريق الوحيد المؤدي من الأحياء العربيّة في شمال القدس إلى مركزها، وكانت سلطات الاحتلال قد كثفت في منتصف شهر تشرين الثاني/نوفمبر من أعمال البناء في معبر شعفاط على الطريق الواصل بين مخيّم شعفاط شمال القدس ومركز المدينة، المعبر الذي يُعدّ الأكبر بين معابر الجدار في محيط القدس المحتلّة بدأ بناؤه عام 2009 وكلّف ما يزيد على ثلاثين مليون دولار أميركيّ، وهو يتبع إداريّاً لشرطة الاحتلال في القدس وتُشغّله وحدة حرس الحدود في شرطة الاحتلال. وببنائه لهذا المعبر يكون الاحتلال قد استكمل عزل الأحياء الفلسطينيّة شماليّ القدس عن المدينة، وهذه الأحياء أو البلدات هي عناتا وضواحي السلام وشحادة وراس خميس إضافةً إلى التجمّع السكانيّ الأكبر والذي هو مخيّم شعفاط، وتتراوح التقديرات حول عدد من يحملون الهويّة الزرقاء (بطاقة الإقامة في القدس) ويقطنون في هذه الأحياء بين الـ50 إلى 55 ألفًا إلا أنّ بعض مصادر الاحتلال تُقدّر عددهم بـ22 ألفًا.

الحاجز الجديد في شعفاط ليس حاجزًا عسكريّاً ولا تمكن خطورته في قطعه للطريق بين شمال القدس ووسطها فهو بالأساس جاء ليستبدل حاجزاً عسكريًّا كان مقامًا أصلاً قرب شعفاط، لكن خطورته تأتي من اعتبار الاحتلال له معبرًا دوليًّا، أي جزءًا من حدود دولة الاحتلال، وبالتالي كل من يقطن خارجه ليس مواطنًا أو مقيمًا في الدولة، على الرغم من أنّه يُقيم داخل الحدود الإداريّة للقدس البلديّة، ما يعني تهديد كلّ المقدسيّين المقيمين خارجه بفصلهم عن القدس وسحب إقاماتهم. وقد بدأت بلديّة الاحتلال في القدس تتعامل بالفعل مع بعض الأحياء التي فصلها الجدار وكأنها خارج سلطتها الإداريّة فتوقفت عن جمع الضرائب من سكانها أو حتى إصدار جداول تكليفٍ بالضريبة في هذه الأحياء، كما توقفت عن صرف موازنات للجان المحليّة وامتنعت عن تنفيذ أيّ مشروعٍ فيها منذ ما يُقارب السنتين، وخدمات البلديّة بالأساس في

هذه الأحياء ضعيفةٌ جدًّا ولا تكاد تُلحظ لكن التوقف عن تقديمها يعني فعليّاً فصل هذه الأحياء جغرافيّاً وديموغرافيّاً عن القدس.

ولم يطل الأمر ببلديّة الاحتلال حتى أعلنت رسميّاً عن نيّتها فصل أحياء شمال القدس الواقعة خارج الجدار عن سلطتها الإداريّة، إذ أعلن نير بركات رئيس بلديّة القدس في الأسبوع الأوّل من شهر كانون الأوّل/ ديسمبر عن خطّة البلديّة تسليم بعض المناطق داخل الحدود البلديّة للفلسطينيّين وتعديل حدود القدس البلديّة لتصبح مطابقةً لحدود جدار الفصل العنصريّ حول القدس، وقد قدّرت بعض مراكز الدراسات المقدسيّة عدد المقدسيّين الذين سيفقدون حقّ الإقامة في القدس في حال تطبيق هذه الخطّة بـ 125,000 فيما قدّرت مصادر بلديّة الاحتلال عددهم بـ70 ألفًا. وإضافةً لهذا العدد الهائل من المقدسيّين الذين سيجدون أنفسهم خارج القدس فإنّ تطبيق الخطّة يعني ضمّ الكتل الاستيطانيّة المحيطة بالقدس إلى حدود المدينة أي ضمّ أكثر من 163 كلم^2 إلى مساحة القدس الحاليّة التي لا تزيد على 126 كلم^2 بشطريها الشرقي والغربيّ، ويسكن هذه المساحة أكثر من 70 ألف مستوطن سيُضافون إلى ما يُقارب 200 ألف مستوطن يسكنون شرقي القدس. أضف إلى ذلك أنّ الأحياء العربيّة في القدس ستصبح محاطةً من الجهات الأربعة بأحياء يهوديّة ما يعني استحالة جعل هذه الأحياء عاصمةً لأيّ دولةٍ فلسطينيّة مستقبليّة مهما حاول المفاوض الفلسطينيّ التذاكي أو اقتراح حلولٍ «إبداعيّة» وإذا أصبحت هذه المستوطنات جزءًا من القدس بشكلٍ رسميّ فإنّ التنازل عنها يحتاج لغالبيّة مطلقة في برلمان الاحتلال ولتعديل قوانين أساسيّة في الدولة وذلك أمر يستحيل أن يتحقق في ظلّ السيطرة المتزايدة لأقصى اليمين على برلمان الاحتلال.

كلّ هذا يطرح سؤالاً مهمًّا حول جدوى أو أفق المفاوضات الجارية وتحديدًا حول مستقبل القدس التي يبدو بكلّ وضوح أنّ المفاوضات حولها وصلت على أرض الواقع إلى طريقٍ مسدودٍ بحكم استحالة تعديل الوقائع على الأرض باتباع الأسلوب والنهج التفاوضيّ الحاليّ الذي يستند إلى الضعف الفلسطينيّ كأداةٍ لتحقيق المكاسب السياسيّة.

ردود الفعل على افتتاح المعبر الدوليّ اقتصرت من الجانب السياسيّ على الاستنكار ودعوة الجهات الدوليّة للتحرّك كون إسرائيل تخرّق بكل وضوح من خلال إجراءاتها هذه القانون الدوليّ لكنّ أيًّا من الأطراف لم يتحرّك لوقف الإجراء الإسرائيليّ، وإذا كانت إزالة هذا الحاجز أمرًا غير ممكن في ظلّ تفوّق القوّة الإسرائيلي وعدم وجود أيّ قوّةٍ فعليّةٍ راعدة لدولة الاحتلال على الأرض، فإنّ منعه من تغيير وضعه من حاجز عسكريّ إلى معبر دوليّ هو أمرٌ قابلٌ للتطبيق على الأرض إذا ما مارست الأطراف المعنيّة ضغطًا كافيًا على دولة الاحتلال، يمسّ بالمصالح الإسرائيليّة بشكلٍ جدّي.

وإضافةً لردود الفعل السياسيّة أثار افتتاح هذا المعبر ردود فعلٍ شعبيّة وجماهيريّة، إذ بات المعبر منذ الإعلان عن افتتاحه نقطةً ساخنة تشهد مواجهاتٍ بين المتظاهرين المقدسيّين وجنود الاحتلال بشكلٍ شبه يوميّ، وقد اعتقلت قوّات الاحتلال خلال شهر كانون الأوّل/ديسمبر عشرات الشبّان المقدسيّين من محيط المعبر لوقف الاحتجاجات، كما منعت قوّات الاحتلال إقامة خيمة اعتصام في منطقة الكولا المقابل للمعبر وهدّدت أصحاب الأرض التي ستُقام عليها الخيمة بمصادرتها في حال وافقوا على إقامة الخيمة على أرضهم. وقد لجأت سلطات الاحتلال أيضًا إلى تأخير العمل في المعبر وإبطاء إجراءات المرور فيه لمعاقبة السكان المقدسيين ووقف المواجهات وقد وصلت طوابير العبور على هذا المعبر في أوقات الذروة إلى مخيّم شعفاط نفسه نتيجةً للسياسة الانتقاميّة التي اتبعتها شرطة الاحتلال تجاه المقدسيّين، ومن المتوقع أن تبقى إجراءات الاحتلال على هذا المعبر معقّدة وبطيئة لدفع السكّان للتوجه إلى الضفّة الغربيّة بدلاً من القدس لقضاء احتياجاتهم.

تزايد وتيرة العنف الاستيطاني: تفشي عمليات «جباية الثمن» في القدس والضفة الغربية:

سجلت الفترة التي يغطيها التقرير وتيرة متزايدة في الاعتداءات التي ينفذها المستوطنون في إطار العمليات الانتقامية التي تعرف بحملات «جباية الثمن» أو «فاتورة الحساب». ففي تشرين ثان/نوفمبر ألقت الشرطة القبض على شاب يهودي من سكان بلدة مفسيرت تسيون المجاورة للقدس اعترف بإقدامه على رش كتابات عنصرية ضد العرب على جدران مكاتب «السلام الآن» في شارع لويد جورج في حي التلة الألمانية وبث الهلع والتهديد عن طريق جهاز الاتصال المثبت في مدخل البناية مدعياً وجود قنبلة مخبأة في المكان. وكذلك اعترف برش ورسم كتابات الموت للعرب على محطة القطار الخفيف في حي شعفاط وكتابات مشابهة على فرع الكشافة وذلك بسبب كرهه للعرب واليساريين على حد أقواله.

وظهرت في الشهر ذاته عبارات «دفع الثمن» على حائط شقة سكنية في غرب القدس كانت تقيم فيها عائلة فلسطينية كانت قد أخلت الشقة في وقت سابق تحت ضغط التهديدات بالقتل والتحرشات اليهودية المتصاعدة. وقالت الشرطة الإسرائيلية يوم الثلاثاء 11/15 إنها ألقت القبض على مشتبهتين من الوسط اليهودي وتم تحويلهما للتحقيق، حيث اعترفتا بالشبهات المنسوبة إليهما وإضرام النيران بالشقة السكنية.

وقامت مجموعة من المستوطنين فجر الأربعاء 12/14 بإشعال النار في مسجد عكاشة في مدينة القدس. ويعود تاريخ بناء المسجد إلى العهد الأيوبي وهو يقع في أحد شوارع غرب القدس في منطقة يسكنها يهود متشددون. وقد منعت سلطات الاحتلال ترميم المسجد أو الصلاة فيه في حين سمحت للمستوطنين ببناء حديقة في ساحة المسجد. وأدى الاعتداء إلى احتراق الجدران الخارجية للمسجد التي ترك عليها المعتدون شعارات معادية للعرب والمسلمين ومسيئة للنبي محمد (صلى الله عليه وسلم). وقد اعتقلت الشرطة الإسرائيلية ستة من اليمينيين المتطرفين على خلفية إحراق المسجد وأعلن باروخ مارزيل، الناشط اليميني المتطرف، أن إحراق المسجد هو رد على ما أسماه التحريض ضد المستوطنين.

وفي الشهر ذاته، اعتدى مستوطنون على القبور في مقبرة مأمن الله مخلفين عبارات معادية للعرب والمسلمين على بعض الأضرحة فيها. كما أقدم متشددون في 2012/1/4 على إحراق سيارتين يملكهما فلسطينيان في قرية شرفات شمال مستوطنة جيلو القريبة من بيت صفافا. وبالقرب من السيارتين وجدت عبارات من قبيل «انتقام» و«فاتورة حساب.» وفي اليوم ذاته، أحبط حرس برلمان الاحتلال (الكنيست) محاولة للاعتداء عليه من قبل مستوطن كان قد اعتقل سابقًا على خلفية ضلوعه في عمليات «جباية الثمن».

وتأتي هذه الاعتداءات ضمن سلسلة العمليات التي ينفذها يهود متشددون في مناطق الضفة الغربية حيث أقدم مستوطنون في 12/13 على اقتحام معسكر لجيش الاحتلال في قاعدة افراييم في الضفة الغربية وقاموا برمي الحجارة والإطارات في محاولة لعرقلة جنود الاحتلال بعد أن تلقى ناشطون رسائل نصية على هواتفهم تشير إلى استعدادات لتفكيك إحدى البؤر الاستيطانية. كذلك قام مستوطنون بالاعتداء على كنيسة يوحنا المعمدان الأورثوذكسية قرب الحدود الأردنية وذلك بعد الاعتراضات الأردنية على القرار الذي اتخذته السلطات الإسرائيلية لهدم باب المغاربة في شرق القدس.

وبحسب تقرير صادر عن مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (أوتشا) في تشرين ثانٍ/نوفمبر 2009 فإن سياسة «فاتورة الحساب» أو «دفع الثمن» نمط جديد من العنف ظهر عام 2008 وهو يستهدف الفلسطينيين وممتلكاتهم كرد على محاولات السلطات الإسرائيلية تفكيك البؤر الاستيطانية غير المرخصة. كما أن الاعتداءات قد تنفذ بمجرد الإعلان عن نية السلطات إخلاء إحدى البؤر الاستيطانية. وتهدف هذه السياسة إلى عرقلة عمل القوات الإسرائيلية بحملها على ترك موقع الهدم إلى المناطق التي تتطلب تدخلاً لوقف الأعمال التخريبية التي يقوم بها المستوطنون.

وبحسب تقرير أوتشا المذكور فإن الاعتداءات تهدف، بالإضافة إلى إعاقة هدم البؤر الاستيطانية، إلى إفراغ بعض المناطق من سكانها الفلسطينيين. وبالفعل، فقد ساهمت الهجمات المنظمة التي قام بها المستوطنون في تهجير تجمعات فلسطينية كاملة كما حصل في قرية يانون في نابلس.

ومن الانعكاسات التي تترتب على عمليات «دفع الثمن» عرقلة حرية التحرك والانتقال حيث إن السلطات الإسرائيلية تعمد بعد وقوع هذه الاعتداءات إلى تشديد إجراءات المرور على الحواجز والدخول إلى الأماكن التي تعرضت للاعتداء ما يفاقم الصعوبات التي يواجهها السكان الفلسطينيون.

ويبقى أن احتواء هذه الاعتداءات لا يمكن أن يتحقق في ظل إحجام السلطات الإسرائيلية عن إنفاذ القوانين الملائمة من جهة وغياب المساءلة والملاحقة لمرتكبي هذه الاعتداءات من جهة أخرى. وغالبًا ما يبقى الفاعلون مجهولون أو أن السلطات الإسرائيلية تفرج عن المشتبه بهم الذين لا ينالون الجزاء المناسب. وفي الوقت الذي نقل اتفاق أوسلو بعض المسؤوليات الأمنية إلى السلطة الفلسطينية، إلا أن السلطة لا تملك أية صلاحيات لإنفاذ القوانين بالنسبة للمواطنين الإسرائيليين وهي فوق ذلك مغيبة كليًا عن القدس. وبحسب تقرير أوتشا (2009) فإن من أهم الأسباب في فشل سلطات الاحتلال في وضع حد لهذه الاعتداءات والقبض على الفاعلين الغموض في توجيهات حكومة الاحتلال وكبار الضباط الإسرائيليين إلى القوى الأمنية لجهة التعامل مع هذه الاعتداءات كما أن الجنود الإسرائيليين لا يرغبون في أن يكونوا طرفًا في المواجهات بين الفلسطينيين والمستوطنين فيما خص الأراضي والسيطرة عليها.

بين الترحال والترحيل: التجمعات البدوية في محيط القدس في مواجهة اللامكان:

في الوقت الذي حازت فيه بعض التطورات في القدس الاهتمام الواسع والتغطية الإعلامية الكثيفة كقضية هدم باب المغاربة والتوجه إلى الأمم المتحدة لحيازة العضوية الكاملة، فإن بعض التطورات الأخرى لم يسلط الضوء عليها بشكل وافٍ على الرغم من أنها تمس حياة شريحة لا يستهان بها من الفلسطينيين. فقد تجددت خلال هذه الفترة الاعتداءات الإسرائيلية على التجمعات البدوية في محيط القدس لتشرد المزيد من البدو وتعتدي على مساكنهم. وتبرر سلطات الاحتلال هذا التعدي بذرائع ظاهرها المحافظة على أمن المستوطنين وباطنها مصادرة الأراضي التي يقطنها البدو للتوسع في المستوطنات.

ففي 31 تشرين أول/أكتوبر 2011، أقدمت الإدارة المدنية الإسرائيلية، ترافقها قوات جيش الاحتلال، على هدم ثلاثة منازل من الصفيح ومصادرة ممتلكات اثنين من المنازل والردم الناتج عن المنزلين المهدمين في منطقة عرب البعران في تجمع خان الأحمر شرق مدينة القدس. كما هدمت الجرافات الإسرائيلية ثلاثة بركسات للأغنام في المنطقة ذاتها إمعانًا في إلحاق الأذى بالسكان.

وبحسب تقرير صادر عن مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية في 12/13، أقدمت قوات الاحتلال في تشرين ثان/نوفمبر على هدم مسكن من البركس والخيام وحظائر أغنام تعود لعائلات بدوية من عرب الجهالين في منطقة الشيخ عنبر من أراضي حي الزعيم شرق القدس، يقطنها نحو 40 نفرًا، وتؤوي مئات من رؤوس الماشية.

وكانت التجمعات البدوية القاطنة في شرق القدس في المناطق الواقعة بيت تجمع معالية أدوميم الاستيطاني ومنطقة النبي موسى تلقت تهديدًا من السلطات الإسرائيلية في أيلول 2011 بوجوب إخلاء مساكنهم وإلا سيصار إلى إخلائهم بالقوة وذلك في إطار مخطط إسرائيلي سيؤدي إلى تهجير حوالى 2500 بدوي من المنطقة.

ويلحظ المخطط إعادة توطين البدو المهجرين في منطقة تقع إلى الجنوب من بلدة العيزرية، على بعد 250 مترًا من مكبّ القمامة في القدس، الأمر الذي يشكل خطرًا صحيًا وبيئيًا كبيرًا. وعلاوة

على ذلك، فإن الموقع لا تتوفر فيه الأراضي الرعوية التي تعتمد عليها هذه التجمعات في رعي مواشيها كمصدر للدخل. وكانت وزارة البيئة الإسرائيلية قد اعتبرت المكب مصدرًا للتلوث البيئي كما أشارت إلى خطورة اشتعال الحرائق فيه بسبب انبعاث الغازات منه إضافة إلى ما يسببه من تلوث في المياه الجوفية. ومن شأن المكب أن يؤثر سلبًا على جودة حياة السكان الذين سيكون عليهم تحمل الروائح المنبعثة منه طوال الوقت.

والموقع المشار إليه كان قد استقبل سابقًا مجموعة من 200 عائلة تم تهجيرها قسرًا في التسعينيات من القرن الماضي تمهيدًا للتوسع في معاليه أدوميم. وقد فرض هذا التهجير على البدو المرحلين الانتقال السريع إلى نمط حياة مختلف لم يعتادوه مسبقًا ما أدى إلى صدمة اجتماعية ونفسية خطيرة. وبمقابل خسارة النمط الرعوي البدوي، أدت التغيرات التي فرضت على البدو المهجرين إلى تفتت الروابط القبلية كما خلقت حالة من التوتر الاجتماعي والعنف.

وبشكل عام، فإن هذا المصير يتوعد معظم التجمعات البدوية في شرق القدس بسبب التضييق الذي تمارسه السلطات الإسرائيلية والتوسع الاستطاني الذي أفقد البدو حرية الوصول إلى الأراضي والمراعي؛ كما أن جزءًا كبيرًا منهم يبقى مهددًا بخسارة مسكنه بسبب أوامر الهدم الصادرة عن سلطات الاحتلال وبنتيجة تقلص الأراضي المتاحة لهم فلن يكون لديهم مكان يتجهون إليه. ويعتبر هذا الاعتداء انتهاكًا سافرًا للقانون الدولي الذي يحظر إجبار المدنيين على الانتقال من أرضهم ومساكنهم أيًا كان الدافع إلى ذلك ويضمن للبدو الحق في المحافظة على النموذج الفريد لحياتهم والقائم على التنقل والترحال.

الجدار والحصار والضرائب تُنهك الاقتصاد المقدسيّ، ثلاثة أرباع المقدسيّين تحت خطّ الفقر:

أظهر تقرير مؤسسة التأمين الوطني الإسرائيليّة حول الفقر في دولة الاحتلال الذي نُشر في شهر تشرين الثاني/نوفمبر وصول معدلات الفقر في شرقيّ القدس إلى مستويات قياسيّة غير مسبوقة إذ زادت نسبة الفقراء بين السكان العرب في مدينة القدس بنسبة 12% عمّا كانت عليه عام 2008، أيّ أنّها بلغت حدًّا يُقارب 75% من إجماليّ سكّان القدس وذكر التقرير أنّ ما يُقارب 84% تقريبًا من الأطفال العرب في القدس فقراء، فيما بلغت نسبة البطالة حوالي 22%، هذه الأرقام جاءت متقاربة مع الأرقام التي ينشرها «مركز القدس لأبحاث إسرائيل» الذي يُعدّ أبرز مصادر الإحصاءات في مدينة القدس، إذ يُقدّر المركز نسبة الفقراء بين السكّان العرب في المدينة في عام 2009 بـ68% فيما تبلغ النسبة بين السكّان اليهود 23% فقط.

إنّ هذه الأرقام تعني وجود أكثر من 180 ألف فقير في القدس المحتلّة جلّهم من الأطفال يحصلون على دخلٍ أقلّ من الحدّ الأدنى الذي يُقدّر بحوالي 1600 دولار لعائلة مكوّنة من 4 أفراد. ويختلف تأثير الفقر في القدس على السكّان عن تأثيره في سائر المدن الفلسطينيّة، فالمقدسيّ ملزمٌ بدفع 7 أنواع من الضرائب أبرزها ضريبة الأملاك «الأرنونا» في كلّ عامٍ لكي يتمكّن من الحفاظ على إقامته في القدس، وتخلفه عن دفع الضريبة لعامٍ واحد يعني أن بلديّة الاحتلال ستلاحقه قانونيًّا وستغرمه مئات أضعاف قيمة الضريبة الأصليّة ويُقدّر مركز القدس للحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة أن 80% من أرباب الأسر في القدس مدينون لدائرة الضريبة ويدفعون لها أقساطًا شهريّة لتسديد الضرائب تُقدّر بعشرات آلاف الدولارات للعائلة الواحدة، ولنا أن نتخيّل قيمة هذه الضرائب إذا عرفنا أنّ بائع كعكٍ متجوّلا في البلدة القديمة يدين لبلديّة الاحتلال بما يزيد على 100 ألف دولارٍ أميركيّ كضرائب وغرامات ومخالفات على عربته التي لا تزيد قيمتها بما عليها عن بضعة مئاتٍ من الدولارات. وتفرض دولة الاحتلال الضرائب على السكّان المقدسيّين بغضّ النظر عن أوضاعهم المعيشيّة، وبمجرّد حيازة

المقدسيّ لأيّ نوعٍ من الأملاك العقاريّة وبغضّ النظر عن انتفاعه منها أو عن حالة هذه الأملاك فإنّه ملزم بدفع ضرائب سنويّة عليها ويدفع المقدسيّون حوالي 35% من العوائد الضريبيّة لبلديّة القدس فيما تُنفق البلديّة 5% فقط من موازنتها عليهم وهم يُشكّلون ثلث سكّان المدينة، ورغم فقرهم الشديد لا يستفيد سوى 10% من سكان القدس من مخصصات المساعدة الاجتماعيّة التي تُقدّمها بلديّة الاحتلال.

ويعتمد الاقتصاد المقدسيّ اليوم إلى حدٍ كبير على العمالة في دولة الاحتلال إذ يُشّكل العمال هناك حوالي 40% من مجمل العمالة المقدسيّة ويحصل معظمهم على أقلّ من الحدّ الأدنى للأجور فهم يُعاملون في دولة الاحتلال كالعمال الفلسطينيّين وليس كحاملي جنسيّة دولة الاحتلال، ورغم ضآلة المردود الذي يُحصّله المقدسيّون من عملهم في منشآتٍ اقتصاديّة إسرائيليّة فإنّ المستوطنين غالبًا ما يرفضون التعامل مع أي منشأةٍ اقتصاديّة تُشغّل عمّالاً من العرب فقد أوردت صحيفة هآرتس في عددها الصادر يوم الإثنين 21 تشرين الثاني/ نوفمبر تقريرًا حول مجموعةٍ من المستوطنين الذين يجمعون المعلومات عن العمال العرب في الأسواق والمحلات التجارية في القدس، من أجل منعهم من العمل وتحريض اليهود على مقاطعة المحلات التي تشغلهم.

ولم يكن الاقتصاد المقدسيّ قبل بناء جدار الفصل العنصريّ جزءًا من اقتصاد دولة الاحتلال بل كان جزءًا من الدورة الاقتصاديّة للفلسطينيين في الضفّة الغربيّة وكان يعتمد على تجارة التجزئة والخدمات التي يُقدمها لشكان الضفّة الغربيّة، لكن بعد بناء جدار الفصل العنصريّ ومنع الفلسطينيين من الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة إلى القدس تعرّض الاقتصاد المقدسيّ لانكماش حاد إذ انخفضت تجارة التجزئة لأكثر من 40% فيما أغلقت 25% من محلات المدينة أبوابها. لكن الإجراء الأكثر ضررًا كان عمل الاحتلال على فكّ ارتباط السوق المقدسيّ بأسواق الضفّة الغربيّة من خلال منع دخول البضائع من الضفّة الغربيّة إلى القدس بشكلٍ كامل، فمثلاً تُقدّر الخسائر

الاقتصاديّة السنويّة لحظر دخول جميع المنتجات الصيدلانية، ومنتجات الألبان اللحوم من الضفة الغربية بـ48 مليون دولار أميركيّ.

أمّا اقتصاد القدس المحتلّة نفسه فلا يُشكّل العرب جزءًا يُذكر منه بسبب غياب البنى التحتيّة والخدمات والتسهيلات عن أحيائهم على عكس الأحياء اليهوديّة فعلى سبيل المثال يقضي السائح في الجزء العربي من المدينة 10 % من وقته في حين يقضي في الجزء اليهودي 90 % من وقته. وتفيد الإحصائيات بأن نصيب المقدسيّين من حركة السياحة لا يتجاوز 7 % في حين يعود 93% من ذلك الدخل لليهود.

نحن إذًا بتنا أمام اقتصادٍ منقطعٍ عن محيطه الجغرافيّ الفلسطينيّ ومرتبط بشكلٍ مصطنع باتصاد أكثر حداثة لا يمكن للاقتصاد المقدسيّ منافسته لكنه في ذات الوقت يدفع فاتورته، وإضافةً لتحمله عبئ الفارق الشاسع في مستوى الدخل بين الاقتصاد الذي ينتمي له والاقتصاد الذي يعيش فيه، يُعاني الاقتصاد المقدسيّ من ضرائب هائلة تسلبه قسمًا كبيرًا من إنتاجه ولا تعود عليه بأي نفع يُذكر وهي أقرب للإتاوة منها إلى الضريبة الخدميّة، إن أخطر ما ينجم عن هذا الوضع هو تآكل الكتلة النقديّة التي بحوزة المقدسيّين فما يدفعه المقدسيون كضرائب أو ثمن لبضائع من دولة الاحتلال لا يملكون خيار شرائها يفوق مدخولهم، ومع استمرار الوضع على ما هو عليه سيزداد المقدسيّون فقرًا وسيزداد إلى حدٍّ كبير اعتمادهم على المساعدات والدعم الخارجيّ الذي هو بمعظمه أوروبيّ ويأتي لتحقيق أهداف السياسة الأوروبيّة الصديقة لدولة الاحتلال في المدينة.

ثانياً: الموقف السياسيّ في القدس:

القدس في برلمان الاحتلال لإعلانها عاصمة لـ «إسرائيل»:

قدم النائبان في برلمان الاحتلال أرييه الداد من كتلة «الاتحاد الوطني» وزبولون أورليف من كتلة «البيت اليهودي» مشروع قانون ينص على اعتبار مدينة القدس «عاصمة إسرائيل والشعب اليهودي» واعتبار القرار بهذا الشأن لا رجعة فيه. واعتبر النائب اورليف «أن القدس لم تكن أبداً عاصمة شعب آخر» كما انتقد الحكومة بزعامة بنيامين نتنياهو لما أسماه «سماحها لجهات أجنبية بالتدخل في المدينة».

ويؤكد مشروع القانون على مركزية القدس بالنسبة للاحتلال الإسرائيلي والشعب اليهودي كما يهدف إلى تعزيز السيطرة الإسرائيلية على القدس بشطريها الشرقي والغربي بذريعة توحيد المدينة كعاصمة لـ «إسرائيل» والشعب اليهودي. ومشروع القانون الذي كان سيناقش يوم الأحد 2011/12/25 تأجل التصويت عليه إلى موعد لم يحدده برلمان الاحتلال.

وقد لاقى هذا الطرح ردات فعل شاجبة حيث ندد خطيب المسجد الأقصى، الشيخ يوسف سلامة، بمشروع القانون المطروح معتبرًا أن «القدس مدينة عربية إسلامية عبر التاريخ، كانت وما زالت وستبقى بإذن الله عاصمة للدولة الفلسطينية».

كما حذر المؤتمر الوطني الشعبي للقدس من الطرح المقدم واعتبر في بيان صادر في 12/1 أن محاولة برلمان الاحتلال إرجاء قرار موعد التصويت على مشروع القانون، دون الإشارة إلى موعد جديد لهذا التصويت، هو فقط لمحاولة إقصاء الشعب الفلسطيني والعالم لأنه وحسب توقعاتهم سيثير ردود فعل فلسطينية ودولية غاضبة.

واعتبر الدكتور حسن خاطر، أمين عام الهيئة الإسلامية المسيحية في القدس المحتلة، هذه الخطوة «تطورًا خطيرًا واستهتارًا كبيرًا بمشاعر الشعب الفلسطيني الذي يعتبر القدس عاصمة لدولته، واستهتارًا بالقرارات الدولية التي تؤكد أن القدس جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وجزء من الكيان الفلسطيني الذي ستتم إقامته والذي يكاد يجمع عليه معظم دول العالم».

وليست هذه المرة الأولى التي يقدم فيها مثل هذا الطرح فمشروع القانون هذا سبق وطرح من قبل أربعة أعضاء في برلمان الاحتلال هم زوبلن أورلوف واسترينا تارتمن وأرييه الداد بالإضافة إلى ألياهو غباي.

وكان برلمان الاحتلال قد أقر في 30 تموز/يوليو 1980 قانونًا أساسيًا بمثابة الدستور باعتبار القدس عاصمة «لدولة إسرائيل». وقد جاء في في نص القانون أنه يستهدف تعزيز مكانة القدس كعاصمة لدولة الاحتلال بواسطة ترسيخ ذلك عبر القانون وذلك لضمانة توحيد القدس واعتبارها مقرًّا للمؤسسات الحكومية المختلفة وتحديد الأماكن المقدسة فيها وضمان حرية أبناء كل ديانة. وقد أدى القانون المذكور إلى سلسلة من الإجراءات والقرارات التي سهلت الاستيطان اليهودي وساعدت على عزل البلدات العربية في القدس عن امتدادها الجغرافي في الضفة الغربية.

ولا شك في أن إعادة طرح هذا القانون في ظل الواقع المضطرب الذي تشهده غير دولة عربية، وتزامنًا مع الوعود التي قدمها بعض المرشحين للرئاسة الأميركية بنقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس واعتبارها عاصمة للدولة اليهودية، يعكس التوجه الإسرائيلي إلى استغلال انشغال الدول العربية بترتيب أوضاعها الداخلية لتكريس يهودية المدينة يدعمهم في ذلك التوجه العام لدى المرشحين الأميركيين، وتحديدًا الجمهوريين، الذين شددوا على العلاقة مع «إسرائيل» وحماية مصالحها.

قضية نواب القدس ووزيرها السابق: مزيد من المماطلة:

أبلغت المحكمة العليا في دولة الاحتلال وزير الأمن الداخلي في حكومة بنيامين نتنياهو نيتها إلغاء قراره المتعلق بإبعاد نواب مدينة القدس المحتلة الفلسطينيين ووزيرها السابق. وقرار الوزير الصادر بتاريخ 2010/6/30 ينص على إلغاء الإقامات الدائمة للنواب الفلسطينيين الثلاثة والوزير السابق في الحكومة الفلسطينية وإبعادهم عن مدينة القدس بتهمة عدم ولائهم للاحتلال. وجاء في نص القرار الصادر عن المحكمة أنه يجب على وزير الداخلية الحضور وإعطاء سبب وراء عدم إلغاء قراره من يوم 30 يونيو 2006، الذي ينص على إلغاء الإقامات الدائمة للملتمسين الأربعة، وذلك بسبب عدم وجود تفويض صريح ومفصل في القانون، وعدم وجود أي اقتراح لقانون جديد فيما يتعلق بسحب الإقامة الدائمة لمن ولد في القدس الشرقية، على أساس عدم الولاء أو على أساس أي ادعاء آخر يدعيه وزير الداخلية. ويتم تقديم جواب على هذا القرار خلال 90 يومًا.

وعلى الرغم من هذا القرار مددت محكمة الصلح، يوم الثلاثاء 11/29، اعتقال النائب المقدسي أحمد عطون حتى يوم الخميس. وكانت سلطات الاحتلال وجهت للنائب عطون تهمة «الوجود غير الشرعي وغيرالقانوني في مدينة القدس المحتلة».

وفي 12/6، قررت المحكمة العسكرية في سجن «عوفر إبعاد النائب المقدسي أحمد عطون إلى مدينة رام الله. وبعد ساعة ونصف من صدور القرار فوجئ عطون باقتياده من قبل عناصر المخابرات والشرطة إلى معبر قلنديا العسكري.

وأوضح عطون أن قاضي محكمة الصلح الإسرائيلية قال خلال الجلسة إن القرار يعتبر تنفيذاً لقرار وزير الأمن الداخلي الذي قام بسحب الهويات من النواب ووزير القدس الأسبق، وبذلك أصبحنا

مواطنين غير قانونيين وغير شرعيين، وبناء على ذلك هو يحاكمنا لأننا موجودون بالقدس بشكل غير قانوني ولم نلتزم بهذا القرار المدة السابقة، حيث تواجدنا ولجأنا للصليب الأحمر وكنا مخالفين بوجودنا في القدس، ولا نملك أي حق بوجودنا بالمدينة.

أما بالنسبة لوضع النائب عطون خلال توقيفه قال: «لقد كنت متواجداً خلال مدة توقيفي بمعتقل المسكوبية بظروف صعبة وسيئة جداً، وكأني في عزل وعقاب، حيث كانت هناك محاولة للضغط علي عدة مرات للتوقيع على قرار عدم العودة للقدس مقابل الإفراج عني، ولكني كنت أصر أن أبقى في السجن ولو لسنوات طويلة دون التوقيع أو التنازل عن حقي بمدينة القدس ووجودي فيها».

وأكد عطون في حديث للمركز الفلسطيني للإعلام في 12/7 فيما يتعلق بالإجراءات التي سيسلكها لمواجهة هذا القرار أن «كل السبل متاحة بين أيدينا، لأننا سنعود إلى القدس بكل ما أوتينا من قوة ومهما كان الثمن». داعياً الجميع لتحمل مسؤولياته وعلى رأسهم السلطة الفلسطينية.

ومن جهة أخرى، أفاد النائب أحمد طوطح أن المخابرات الإسرائيلية اتصلت به وبالوزير السابق خالد أبو عرفة، ظهر يوم الأربعاء 12/7، وأبلغتهما بضرورة إخلاء خيمة الاعتصام، في مقر الصليب الأحمر بحي الشيخ جراح، خلال 48 ساعة.

ودعا النائب المقدسي «المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية للتدخل العاجل لوقف إبعاد النواب والانتهاكات الصهيونية بحق ممثلي الشعب الفلسطيني الشرعيين ونواب القدس خاصة، كما كان لهما دور في وقف هدم باب المغاربة». كما طالب الصليب الأحمر بتحمل مسؤولياته، خاصة أنه وقبل حوالي شهرين ونصف تم اختطاف النائب أحمد عطون من داخل مقر الصليب الأحمر قبل أن يتم إبعاده في 12/6 إلى مدينة رام الله، دون أن يكون هناك ردة فعل حقيقية وجدية من المنظمة الدولية، وإن هذا الموقف شجّع الاحتلال ودفعه لأن يتجرأ، دون أن يستبعد قيام الاحتلال باقتحام مقر الصليب الأحمر واعتقاله والوزير أبو عرفة.

وصدرت في هذا السياق جملة من المواقف المتضامنة حيث طالبت الحملة الدولية للإفراج عن النواب المختطفين بضرورة التحرك الجاد والعاجل خلال الساعات المقبلة، للحيلولة دون تمكين سلطات الاحتلال من اقتحام مقر الصليب الأحمر، واختطاف النائب طوطح والوزير أبوعرفة لإبعادهم، كما حدث مع النائب المقدسي أحمد عطون ومن قبله النائب محمد أبو طير. ووجه رئيس الحملة، النائب مشير المصري، مذكرة عاجلة إلى رؤساء البرلمانات العالمية وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات الحقوقية الدولية، دعاهم فيها إلى «تنسيق كافة الجهود الدولية لتشكيل قوة ضاغطة على الاحتلال لوقف سياسة الاستهداف الإسرائيلي للنواب بالاختطاف والإبعاد».

وأكدت مؤسسة القدس الدولية أن استهداف نوّاب ووزير القدس والسعي لإبعادهم جميعًا عن مدينة القدس لا يرتبط بأشخاصهم أو توجّههم أو انتمائهم السياسيّ بقدر ما يرتبط بتطبيق الاحتلال لخطّةٍ منهجيّة تهدف إلى التخلّص من القيادات الشعبيّة المقدسيّة القادرة على التحرك ومواجهة هجمة الاحتلال الشرسة على المقدسيّين.

وقالت المؤسسة في بيان لها في 12/8 إن الاحتلال أعد قائمةً فيها أسماء مئات الشخصيّات المستهدفة التي يسعى لإبعادهما أو وضعها تحت الإقامة الجبريّة للحدّ من نشاطها السياسيّ والجماهيريّ في القدس.

كما وجهت خطابها لقيادة السلطة الفلسطينية بأن النّواب المبعدين والمهدّدين بالإبعاد ينتمون رسميًا لمؤسّسات سياديّة تابعةٍ للسلطة الفلسطينيّة، ولا يمكن بأيّ حالٍ من الأحوال الحديث عن بناء دولة لا يستطيع ممثلو عاصمتها المنتخبون العيش في مدينتهم والتواصل مع ناخبيهم وأهلهم في المدينة، ما يحتم على السلطة الفلسطينيّة اتخاذ موقف واضحٍ من حكومة الاحتلال للردّ على هذه الخطوة التي تمسّ مبدأ الدولة الفلسطينيّة وبناء المؤسّسات في الصميم.

كما دان كل من أمين الجامعة العربية والأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، أكمل الدين إحسان أوغلو، في 12/7 قرار المحكمة العسكرية الإسرائيلية في سجن «عوفر» بإبعاد النائب المقدسي أحمد عطون. واعتبر أوغلو هذا الإجراء «خرقًا صارخًا للقانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة، وإمعانًا في استخفافه بالإرادة الدولية وانتهاكه

السباق إلى البيت الأبيض يبدأ من «إسرائيل» ولا ينتهي في القدس:

حاول المرشحون للرئاسة الأميركية تسويق برامجهم الانتخابية من باب الصراع العربي-الإسرائيلي وعندما حضرت القدس في برامجهم غُيّب عنها الفلسطينيون وقدمت المدينة على أنها حق للإسرائيليين الذين يحاولون تكريسها عاصمة موحدة للدولة اليهودية. وبشكل عام، فإن التصريحات والخطابات التي أدلى بها المرشحون للرئاسة أظهرت حرصًا شديدًا على مصالح «إسرائيل» وأكدت على أهمية العلاقة بين الولايات المتحدة و «إسرائيل» كحليف أساس في الشرق الأوسط.

وكان من أبرز التصريحات ما أدلى به المرشح الجمهوري نيوت غنغريتش أمام «التحالف اليهودي الجمهوري» في كانون أول/ديسمبر حيث أعلن تأييده للاعتراف بالقدس كعاصمة موحدة لـ «إسرائيل» وكمدينة يقصدها أتباع كل الديانات لزيارة الأماكن المقدسة فيها. ومن جهة أخرى، أعلن غنغريتش أنه في حال فوزه بالانتخابات الرئاسية فإنه سيعمل على نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس. وذهب الرئيس السابق لمجلس النواب الأميركي أبعد من ذلك ليعتبر أن فلسطين لم تكن موجودة يومًا وأن الشعب الفلسطيني شعب مخترع. وكذلك كان توجه المرشحة الجمهورية والعضو في مجلس النواب ميشيل باكمان التي أكدت – قبل سحب ترشحها – عزمها نقل السفارة الأميركية من تل أبيب كما صرحت عن وجود متبرع مستعد لتحمل نفقات نقل السفارة والسفير إلى القدس. وكانت باكمان، المنضوية تحت لواء حزب الشاي المتطرف، وعدت بالاعتراف بالقدس عاصمة للدولة اليهودية وأن تكون أول زيارة خارجية لها إلى «إسرائيل» لتلتقي رئيس الوزراء وتخاطب برلمان الاحتلال «الكنيست».

وأكد المرشح الجمهوري ميت رومني يهودية «إسرائيل» فإن المرشح الجمهوري معلنًا أن أول زيارة خارجية له ستكون إلى «إسرائيل». وكان رومني قد شدد على متانة العلاقة الأميركية-الإسرائيلية معتبرًا أن أي انتقاد لـ «إسرائيل» يجب أن يكون في السر أما في العلن فيجب الوقوف إلى جانبها

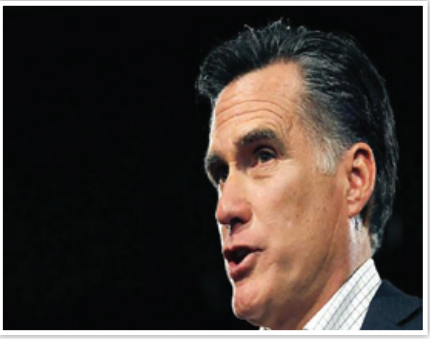

وتأييدها دائمًا. تصريحات رومني هذه جاءت في سياق انتقاده لسياسة الرئيس الحالي والمرشح لدورة ثانية باراك أوباما الذي كان في وقت سابق (في خطابه حول الشرق الأوسط في أيار/مايو 2011) أعلن تأييده لحل الدولتين على أساس حدود الـ67 مع تأكيده على أن المفاوضات حول الأرض والأمن يجب أن تشكل الأرضية لبدء المناقشات حول مستقبل القدس وعودة اللاجئين.

اقتراح أوباما هذا كان محل انتقاد أيضًا من المرشح الجمهوري ريك بيري الذي اعتبر «إسرائيل» أقدم وأقوى حليف للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط. بيري عارض أيضًا اقتراح الرئيس أوباما اعتماد حدود العام 1967 كنقطة لبدء المفاوضات فيما اعتبر إصرار الجانب الفلسطيني على عودة اللاجئين مؤشرًا سلبيًا على أن الحل الفلسطيني يبقى تدمير الدولة اليهودية.

وبدوره ريك سانتورم، وهو أيضًا مرشح جمهوري، انتقد الرئيس أوباما معتبرًا أن هذا الأخير يكافئ الإرهاب بدعوته إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة. وفي تشرين ثانٍ/نوفمبر 2011 أنكر بيري وجود الشعب الفلسطيني معتبرًا كل من في الضفة الغربية إسرائيليين.

وبشكل عام، يلاحظ بأن مواقف المرشحين الجمهوريين للرئاسة الأميركية التقت بمعظمها على معارضة اقتراح الرئيس أوباما بشأن العودة إلى حدود الـ1967 ولم تكن القدس حاضرة في برامج المرشحين إلا ليغيب عنها التطرق إلى حقوق الفلسطينيين بدءًا من إقامة الدولة إلى عودة اللاجئين. وفي ظل التركيز على مواقف أوباما الذي «ألقى بالإسرائيليين تحت الباص» (حسبما صرح رومني في أيار 2011) بسبب خطابه حول الشرق الأوسط يبدو جليًا الانحياز الأميركي إلى «إسرائيل» ويؤكد أن التسوية السلمية لن تكون الحل في الأفق المنظور.

مؤسسة القدس الدّولية
al Qods International Institution (QII)

القدس.. نحميها معًا... نستعيدها معًا
Together we Safeguard al Quds

General Directorate - Lebanon
Lebanon - Beirut - Hamra
Sarolla Bldg.11th Floor
Office:+961 1 751725
Fax : +961 1 751726
P.O.Box: Beirut - Hamra 113/5647
www.alquds-online.org

الإدارة العامة - لبنان
لبنان - بيروت - شارع الحمرا
بناية السارولا - الطابق 11
هاتف : 751725 1 961+
فاكس : 751726 1 961+
ص.ب: بيروت - الحمرا 113/5647
info@alquds-online.org

مكتب سورية
دمشق - شارع البرازيل
مقابل فندق أمية
تلفاكس: 3318194/5/6 11 00963
ص.ب. : 30715 دمشق - سورية
qiisyria@alquds-online.org
alquds@alcola.sy

مكتب اليمن
صنعاء - الدائري- الجامعة الجديدة
هاتف:560216/7 1 00967
فاكس : 560211 1 00967
ص.ب: 13950
qiiyemen@alquds-online.org
quds57@hotmail.com

مكتب مصر
القاهرة - مدينة نصر
شارع نجاتي سراج- أحمد الزمر
أمام جمعية الوفاء والأمل
ص.ب.: 6أ
تلفاكس: 0020222754598
qiiegypt@alquds-online.org

مكتب فلسطين
غزة - النصر
شارع عزالدين القسام
برج الكرمل الطابق الثامن
تلفاكس: 009702821966
ص.ب: 1381
qiipalestine@alquds-online.org

مكتب الكويت
الكويت العاصمة
الزهراء- شارع47
هاتف:99393667 00965
qiikuwait@alquds-online.org

مكتب ماليزيا
A-5- 10 daman putera
jalan jernai 3/ 2 medan
daman 53100 kuala lumpur
60123985190
mohammadmakram@gmail.com
m_mkrm@hotmail.com

مكتب الجزائر
الجزائر العاصمة
شارع زيغود يوسف - الجزائرية
هاتف: 0021321730404
فاكس : 0021321730505
qiialgeria@alquds-online.org

مكتب السودان
الخرطوم - شارع عبيد ختم
رقم العقار-17 مربع65
هاتف: 00249-155122662
فاكس: 00249-1551122661
ص.ب: 11474 جمهورية السودان
alquds-sudan@maktoob.com

مكتب جزر القمر
انسندرا- مورني
جزر القمر
هاتف: 002697631386
comores@alquds-online.org

مكتب جنوب إفريقيا
Alquds Foundation First flr,1 str, Athlone
p.o. box: 446 - athlone, 7760
Cape Town, South Africa
Tel : 002721 696 6545
Fax: 002721 696 6469
info.cpt@alquds.za.net